Nady Al-Adab: Jurnal Bahasa Arab

Volume 19 Issue 1 June 2022
ISSN Print: 1693-8135 | ISSN Online: 2686-4231
Penerbit: **Departemen Sastra Asia Barat, Fakultas Ilmu Budaya, Universitas Hasanuddin**
Nationally Accredited Journal, Decree No. 200/M/KPT/2020
This Work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

استشهاد النحاة بأشعار المولدين والتي لا يعرف قائلوها (ابن هشام الأنصاري أنموذجا)

Hasyim Ashari [1]

[1] Sekolah Tinggi Agama Islam Negeri Majene. e-mail: hasyim.azhary87@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع "استشهاد النحاة بأشعار المولدين والتي لا يعرف قائلوها (ابن هشام الأنصاري أنموذجا)" كما هو معروف عند القاصي والداني أن الشعر العربي هو عماد النحاة في استنباط القواعد، فكانت مؤلفاتهم مليئة بهذا النوع من الأدلة النحوية السماعية. وعلى الرغم من اتفاق النحاة على كون الشعر أصلا من الأصول النحوية المتفقة عليها إلا أنهم حددوا له زمانا ومكانا، فأبوا الاستشهاد إلا بما وردت من قبائل معينة والتي قيلت في عصر الاستشهاد وهو فترة زمانية امتدت من عصر ما قبل الإسلام إلى أوائل الدولة العباسية، وأما الفترة بعدها فسموا شعرائهم مولدين أو محدثين لا يجوز الأخذ من أبياتهم. وإن كانت أشعار المولدين مردودة عند النحاة، فالتي لا يعرف قائلوها أي مرويات شعرية غير منسوبة أولى بهذا الرد لعلها ممن لا يوثق بفصاحته. وهذا البحث يهدف إلى استكشاف مدى تمسك النحاة بهذه الضوابط وهل كانوا لا يستشهدون بأبيات المولدين وأبيات غير منسوبة حقا؟ ونجعل ابن هشام الأنصاري نموذجا وخاصة في كتابيه شرح قطر الندى وبل الصدى وشرح شذور الذهب. وبالاستفادة من المنهج الوصفي التحليلي وصلنا إلى النتيجة أن ابن هشام استشهد في بعض المواضع في هذين الكتابين بأشعار المولدين والتي لا يعرف قائلوها في إثبات الأحكام النحوية.

الكلمات المفتاحية *: الشعر؛ النحاة؛ الاستشهاد؛ أصول النحو.*

Abstract:

This paper discusses "the use of muwalladin and unknown poetry as a basis by nahwu experts (Ibn Hisyaam Al-Anshary as an example)". As it is well known that poetry is the foundation of nahwu experts in concluding the law, so that one of the foundations of this nahwu is found in many of their works. Although nahwu experts agree that poetry is one of the agreed upon foundations, they still limit the time and place, so they are reluctant to use except for poetry that comes from certain qabilah and in the istisyhaad era, namely the period between the pre-Islamic era to the beginning of the Abbasid dynasty. As for the period after that, they call their poets muwalladiin or muhdatsiin whose poems cannot be used as a basis. If the use of muwalladin's poems is prohibited, then of course, poems whose speakers are not known are more prohibited because they may come from people whose eloquence is not trusted. And this paper aims to reveal the extent to which nahwu experts obey these rules, and do they really not use

muwalladiin poetry and poems whose speakers are not known? And we take Ibn Hisham Al-Anshary as an example in two of his books: syarhu qathri al-nadaa wa balli al-shadaa and syarhu syudzuuru al-dzhahab. And by using the descriptive analysis method, we find that Ibn Hisham in several places in these two books uses muwalladiin poetry and poetry whose speakers are not known as the basis for determining the law of nahwu.

***Keywords**: Poetry; Nahwu Experts; Istisyhaad; Ushuul al-Nahwi.*

1. مقدمة

إن القواعد النحوية مبنية على أدلة تعرف بمصطلح أصول النحو، وهي نوعان: سماعية وغير سماعية. أما الأصول السماعية فهي ما ثبتت في كلام من يوثق بفصاحته، فدخل فيها القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، وحديث النبي ﷺ، وكلام العرب سواء كان شعرا أم نثرا في فترة زمنية محددة التي سماها النحاة بعصر الاستشهاد. ويمتاز هذا العصر ببراءة نصوصها من الخطأ، وبعدها عن اللحن، وخلوصها من شوائب العجمة نتيجة قلة تعامل العرب آنذاك بمن سواهم من الأعاجم. أما الأصول غير السماعية فنجده مثل ما وجدناه في أصول الفقه كالقياس والإجماع واستصحاب الحال، ولكن لا نطول الكلام في هذا النوع من الأصول النحوية.

قلنا إن أصول النحو السماعية ثلاثة، إلا أن أصلا واحدا منها مختلف في جواز الاستشهاد به في المسائل النحوية وهو الحديث النبوي، ويرجع السبب في ذلك إلى جواز رواية الحديث بالمعنى دون اللفظ، فاختار بعض النحاة وعلى رأسهم أبو حيان الأندلسي منع الاستشهاد به، وعلة هذا المنع هو أن كثيرا من الرواة كانوا غير عرب، فاعتقد هؤلاء النحاة عدم إتقانهم في العربية ووقوع غير الفصيح من لسان العرب في كلامهم ورواياتهم، فأبوا أن يجعلوا الحديث شاهدا في إثبات الأحكام النحوية. (سعيد الأفغاني، 1987: 47-48) . أما الأصلان الآخران – وهما القرآن الكريم وكلام العرب – فقد اتفق النحاة على حجيتهما.

وعلى الرغم من اتفاق النحاة على أن القرآن الكريم وقراءاته هو أفصح نصوص اللغة على الإطلاق ويجوز الاستشهاد به إلا أننا نجد بعضهم ينتقدون بعض قراءات القرآن وخاصة إذا خالف قواعدهم النحوية، وإن اختلف هذا الانتقاد بين العنف والرفق أو الكثرة والقلة. فالنحاة وخاصة البصريون إذا وجدوا القراءات التي اصطدمت بقواعدهم فإحدى ثلاث: منهم من يؤولها ويخرجها، ومنهم من يضعفها وقام بالطعن عليها وعلى قارئها، ومنهم من يغفلها. (محمود أحمد نحلة، 1987: 43)

فالطريقة السليمة التي يجب على النحاة السير عليها هي عدم تفضيل القواعد النحوية على القراءات القرآنية، وألا يرد القراءات القرآنية متى صح سندها، فمن المفروض أن تصحح القواعد وإعادة النظر فيها إذا خالفت منها القراءات لا العكس، لأن القرآن الكريم وقراءاته المتعددة نص صحيح ثابت لا يشبهه في قوته نص آخر. فإنه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء بل الواجب أن يقاس عليه غيره.

والأصل الثاني المتفق عليه بعد القرآن الكريم وقراءاته كلام العرب، وهو مصدر من مصادر المادة اللغوية المسموعة أيضا. ويقصد بكلام العرب ما أخذ عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده، إلى أن فسدت الألسنة وشيوع اللحن. فكلام العرب نوعان :

أ. الشعر : وهو الكلام المنظم الموزون المقفى الذي يخضع لقواعد معروفة عند أهله.

ب. النثر : وهو الكلام المنثور – غير الموزون – فلا يرتبط بالقافية ولا يخضع لقواعد النظم.

وقد بحث اللغويون عمن أخذت منهم اللغة مكانا وزمانا وشددوا في ذلك، فعينوا القبائل التي يجوز أخذ اللغة منهم والفترة الزمنية التي قيلت فيها مرويات لغوية، وذلك لأن قضية الاستشهاد عند اللغويين والنحويين ترتكز على فكرة "السليقة اللغوية" التي كانت وراء تحديدهم للنصوص التي تناولوها بالدرس وبنوا عليها القواعد. وضابط هذه الفكرة أن النشاط اللغوي مرده ليس إلى الدربة والمران والتعليم وإنما إلى الطابع والحس والعادة، فسلامة اللغة صفة يتميز بها العرب الخلص الذين لم يخالطوا سواهم من الأمم والشعوب الأخرى ولم يتصلوا بهم بشكل مكثف. ولذا اعتمد هؤلآء على كلام القبائل في قلب جزيرة العرب، لأن درجة فصاحة القبائل في اعتقادهم تتفاوت حسب قربها أو بعدها من الأمم الأخرى.

وقد بيّن السيوطي في الاقتراح أن قريشا كان أجود العرب، وكانت لهجتهم أسهل اللهجات على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعا وإبانة عما في النفس. ثم ذكر قبائل العرب الأخرى التي نقلت عنها اللغة العربية أيضا وهي: قيس، وتميم، وأسد، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين. وعلى هذه القبائل السبعة اعتمد النحاة في إثبات الأحكام النحوية. أما غيرها من القبائل الأخرى كلخم وجذام وقضاعة فقد أمسكوا عن الأخذ عنهم. والسبب الرئيسي في رفض أخذ اللغة عن هذه القبائل – كما ذكره السيوطي – هو عدم سلامة لغتها لاتصال هذه القبائل بلغات أخرى نتيجة للموقع الجغرافي الذي تعيش فيه. (جلال الدين السيوطي، 2006: 101-104). ولكننا إذا نظرنا إلى الأطلس فإننا نجد أن مجاورة بعض هذه القبائل بالأمم الأخرى المذكورة كانت بعيدة، ثم إن هذا التحديد مخالف لما قرره العلماء من فصاحة قريش، وهي مقيمة بالحجاز التي كانت مركز الاتصال التجاري بين أمم شتى، والتجارة تتطلب اختلاط أجناس مختلفة.

ولا يكتفي اللغويون والنحويون بتعيين القبائل التي يجوز أخذ اللغة عنها، بل حددوا أيضا الفترة الزمانية التي من خلالها أخذ كلام العرب لبناء قواعدهم، وتختلف مدتها بين الشعر والنثر. فالزمان الذي حددوه لأخذ اللغة من المرويات النثرية مدته ثلاثة قرون ؛ قرن ونصف قبل الإسلام، وقرن ونصف بعده، ولا فرق بين ما أخذت من أهل الحواضر وما أخذت من أعراب البادية. فكل ما سُجل خلال هذه الفترة مقطوع بحجيته في الدراسات اللغوية عامة والدراسة النحوية خاصة. وأما ما سجله الرواة بعد هذه الفترة حتى أوائل القرن الرابع الهجري فحجة إذا كانت تلك المرويات منقولة من أعراب البادية ويجوز الاستشهاد بها في الدراسات اللغوية على جميع مستوياتها. وأما ما نقلت من أهل الحضر فليس بحجة إلا في البحث الفني كالبلاغة والدراسات الأدبية. وسمى الباحثون هذه المرحلة بمرحلة التوليد، وإنتاجها بكلام المولدين.

وإذا كانت المرويات النثرية المعتبرة وعليها تبنى القواعد هي ما قيلت خلال ثلاثة أو أربعة قرون، فإن الفترة الزمانية التي حددها اللغويون والنحويون للمرويات الشعرية أطول من ذلك، وهي قسمان أيضا:

القسم الأول: المرحلة الزمنية التي تمتد من عصر ما قبل الإسلام إلى أوائل الدولة العباسية. والباحثون في اللغة كانوا يقسمون شعراء هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام : شعراء جاهليين وهم الذين لم يدركوا الإسلام، ومخضرمين الذين نشأوا في الجاهلية وعاشوا في الإسلام، وإسلاميين الذين لم يتصلوا بالجاهلية. وأشعار التي قيلت خلال هذه المرحلة تتمتع بالأصالة اللغوية أي أنها تمثل للغة العربية تمثيلا دقيقا دون تأثر بمؤثرات خارجية، فيجوز الاستشهاد بها مطلقا.

القسم الثاني: المرحلة الزمنية التي تمتد بعد منتصف القرن الثاني الهجري، وتختلف تسمية علماء اللغة والأدب للشعراء الذين يعيشون خلال هذه المرحلة، منهم من يسمونهم مولدين، ومنهم من أطلق عليهم اسم محدثين. وفي الاستشهاد بشعر الشعراء في هذه المرحلة اختلاف طويل، وقد ذكر السيوطي هذا الاختلاف كما ذكره البغدادي ورفضه، وانتهى إلى عدم استشهاد معظم النحاة بشعر منسوب إلى طبقة المحدثين، التي تبدأ ببشار بن برد. (علي أبو المكارم، 2006: 49-51)

2. منهج البحث

يستفيد هذا البحث من المنهج الوصفي التحليلي، فنقوم أولا بجمع البيانات الأولية والثانوية عن طريق قراءة الكتب والمقالات العلمية التي تتعلق بموضوع البحث. أما البيانات الأولية فمأخوذة من كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى وكتاب شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، وأما البيانات الثانوية فاستقيناه من الكتب والمقالات العلمية ذات صلة بأصول النحو والشعر العربي ككتاب أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة وكتاب أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم. ثم باستناد إلى أقوال المتخصصين في هذا المجال نحلل تلك البيانات تحليلا علميا حتى نصل إلى النتيجة المرجوة.

3. نتائج الدراسة

3.1. حجية الشعر العربي في إثبات الأحكام النحوية

الشعر وهو إنتاج أدبي عربي، ومنذ قرون عديدة من السنين يستعمل لفظ الشعر ويراد به الكلام الموزون المقفى ، وهذا الكلام أصلا هو النظم، فقد ورد في لسان العرب لابن منظور: والشعر: منظوم القول، غلب عليه لشرفه بالوزن والقافية، وإن كان كل علم شعرا من حيث غلب الفقه على علم الشرع، والعود على المندل، والنجم على الثريا، ومثل ذلك كثير، وربما سموا البيت الواحد شعرا. (جمال الدين ابن منظور، .n.d: 4|410)

وكتبنا في مطلع هذا البحث أن كلام العرب – ومنه الشعر – أصل من الأصول النحوية السماعية المتفقة عليها في إثبات الأحكام اللغوية والنحوية بجانب القرآن الكريم وقراءاته المتنوعة. وقد وصلت إلينا عدة الروايات التي تدل على حرص اللغويين على مشافهة الأعراب وأخذ اللغة عنهم مباشرة نظرا لأهمية كلام العرب في الاستدلال وخاصة الشعر. وكان الشعر منبعا استقى منه النحاة معظم شواهدهم على الرغم من اختلاف أماكنهم وأزمانهم ومذاهبهم، ولذا وجدنا مؤلفاتهم مليئة بهذا النوع من الأدلة النحوية قبل الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وقليل من الأمثال والحكم (وليد حامد عبد الفتاح علي, 2015). والاستشهاد بمرويات شعرية أفشى وأشيع كثيرا من كلام منثور، و سبب ذلك يرجع إلى أن الشعر العربي يمثل الطبقة العليا من كلام العرب، بالإضافة إلى شيوع حفظ الشعر لإيقاعاته ولكونه أضبط، لأن الضبط يعتبر عنصرا من عناصر تلك الإيقاعات. (مُحَمَّد حسن جبل، .n.d: 52) وحاول الدكتور إبراهيم أنيس التماس العذر للغويين في اعتمادهم على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر في إثبات الأحكام اللغوية فرأى أن رواية الشعر أدق، وذكره أيسر، واحتمال التغيير والتبديل فيه أقل. (إبراهيم أنيس، 1966: 321)

وعلى الرغم من قوة حجية الشعر وكونه ركنا أساسيا من أركان السماع إلا أن هناك قضيتين مهمتين كثر الاختلاف حولهما في إثبات الأحكلام اللغوية والنحوية نظرية وتطبيقا وهما: الضرورات الشعرية والاستشهاد بأشعار المولدين ومرويات شعرية لا يعرف قائلوها أي غير منسوبة، وإليكم تفصيلهما:

أ. الضرورات الشعرية

من خصوصيات الشعر العربي أنه يجوز فيه ما لا يجوز في النثر، فقد يخرج عن أنماط التركيب المعهودة، بيد أنه يتصدر قوائم الاستشهاد، ولذلك يقول الخليل: "الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاؤوا". وهذا التجوز والخروج يعرف بالضرورات الشعرية وهي من بين المصطلحات المتداولة ويعتبر مظهر من مظاهر الإرادة الشعرية من خلالها يتجلى روح الأديب أو الشاعر. فللشعر لغته الخاصة غير لغة النثر حيث أنه خاضع لقانون الوزن والقافية بخلاف النثر الذي لا يتقيد بهما.(حبيبة عناب، 2016: 9) وقد بين الدكتور إميل يعقوب أن الضرورات الشعرية هي رخص في جواز الخروج عن قواعد اللغة وأصولها المعروفة، وهذا الرخص أعطي للشعراء دون الناثرين حتى يستقيم الوزن ويزداد جمال الصورة الشعرية. فأحيانا، يضطر الشاعر إلى الخروج على قواعد الصرف والنحو للمحافظة على عدة قيود منها الوزن، والقافية، بالإضافة إلى اختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني. (إميل بديع يعقوب، 1991: 304)

والضرورة الشعرية قضية نحوية قديمة وإن أشار بعض الباحثين إلى أنها ليست من مباحث النحو كالأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عبد الرحمن السيد، واعتبرها الثاني دخيل على النحو. ولعلى الذي دفع إلى وجود هذا اللبس هو أن البحث في الضرائر مجاله الشعر فلا يقتصر ارتباطها بالنحو فحسب بل بالنقد غالبا. ونبه الدكتور حماسة عبد اللطيف إلى أن كلا العلمين – النحو والنقد – يبحثان في الشعر ولكن مستوى البحث بين العلمين مختلف، فالنقد يبحث في مستوى جمال التركيب في حين يبحث النحو في مستوى صحة التركيب وسلامته، فالبحث النقدي مرحلة تالية للبحث النحوي (مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، 1996: 88-90)

و قد تكون الضرورات الشعرية صرفية أو نحوية ولها صور شتى منها الزيادة والنقصان، والتقديم والتأخير، والإبدال. والزيادة إما أن تكون بحركة أو حرف أو كلمة أو جملة. ومن أمثلة الزيادة بحركة قول رؤبة:

وقاتم الأعماق خاوي المخترق # مشتبه الأعلام لماع الخفَق #

فكلمة "الخفَق" أصله "الخفق" بسكون الفاء فحركها الشاعر اضطرارا حتى تتبع حركة الخاء قبلها.

وأما الزيادة بحرف فلها صور كثيرة منها صرف اسم لا ينصرف، كقول النابعة:

فلتأتينك قصائدٌ ولتدفعن # جيشا إليك قوادم الأكوار #

كما هو معروف أن كلمة "قصائدُ" اسم لا ينصرف أي لا ينون لأنه من صيغة منتهى الجموع ولكن في هذا البيت جعلها الشاعر اسما منصرفا فقال "قصائدٌ". وصرف اسم لا ينصرف في الشعر كثير يكاد لا يحصى. ورأى بعض البصريين أنه يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلا إذا كان آخره ألفا، وذلك لأن صرفه يؤدي إلى عدم استقامة الوزن والقافية.

وأما الزيادة بكلمة فكزيادة "ما" بعد كاف الجر، مثل قول الأعشى:

كما راشد تجدين امرءا # تفكر ثم ارعوى أو ندم #

أراد الشاعر "كراشد" ولكن زاد "ما" بعد الكاف. ومثل هذه الزيادة وجدناه كثيرا في الشعر كزيادة "من" وزيادة "في" وزيادة "على" وما أشبه ذلك.

وأما الزيادة بجملة فكقول حسان:

وتكاد تكسل أن تجيء فراشها # في جسم خرعبة ولين قوام #

كان يريد: وتكسل أن تجيء فراشها، فتكون كلمة "تكاد زيادة لأن الشاعر أراد أن يصف المرأة في هذا البيت بالكسل لا بمقاربته. (ابن عصفور الإشبيلي، 1980: 17-79)

وعلى العكس وجدنا عدة أبيات اضطر قائلوها إلى نقص حركة أو حرف أو كلمة بقصد التخفيف، وأما نقص حركة فكحذف الفتحة من آخر الفعل الماضي نحو قول نهشل بن حري في إحدى الروايتين:

فلما تبين غب أمري وأمره # وولت بأعجاز الأمور صدور #

حيث جعل النون في كلمة "تبين" ساكنة ويريد "تبينَ" بالفتح لأنها فعل ماض مبني عليه.

وأما نقص الحرف فكترك صرف ما ينصرف – وهذا عكس ما ذكرناه في الزيادة – مثل قول عباس ابن مرداس:

فما كان حصن ولا حابس # يفوقان مرداس في مجمع #

فالشاعر هنا لم يصرف كلمة "مرداس" مع أنها من الأسماء المنصرفة. ومعظم البصريين منع ترك صرف ما ينصرف بخلاف الكوفيين وبعض البصريين الذين يجيزون ذلك. واحتج المانعون بأن الأصل في الأسماء المعربة أن تكون منصرفة فلا يجوز إخراج الاسم عن أصله وإنما يجوز رد الكلمة إلى أصلها في الضرورة.

وأما نقص الكلمة فكقول جرير:

تمرون الديار ولم تعوجوا # كلامكم علي إذا حرام #

يريد الشاعر "على الديار" فحذف العامل وهو حرف الخفض من المعمول، ووصل إليه بنفسه للضرورة. (ابن عصفور الإشبيلي، 1980: 84-146)

ومن صورة الضرورة الشعرية أيضا التقديم والتأخير كقول البعيث:

وجدت أباها راضيا بي وأمها # فأعطيت فيها الحكم حتى حويتها #

بريد الشاعر: "وجدت أباها وأمها راضيا بي" ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه أي أخر المعطوف. (ابن عصفور الإشبيلي، 1980: 205-206)

ومنها الإبدال نحو قول الشاعر:

وبلدة قالصة أمواؤها # يستن في في رأد الضحى أفياؤها #

أبدل الشاعر الهاء همزة فكان يريد: أمواهها . (ابن عصفور الإشبيلي، 1980: 225)

ومعظم النحاة يذهبون إلى جواز خروج الشعر عن قانون التركيب ولا يعدونه من خطأ أو لحن ويلجأون إلى تأويل عديد من الضرائر. ومن هؤلآء سيبويه الذي صرح بأن للشعر خصوصية حيث يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام وإن لم نجد أي إشارة منه إلى تعريف محدد للضرورة بل لا نجد هذا المصطلح بعينه في كتابه. (مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف، 1996: 90)

ومن النحاة من لم يبيحوا للشعراء التجوز ويقفون موقفا متشددا من الشعر فيعتبرون الضرائر أخطاء معيبة، وعلى رأسهم ابن فارس فبين بأن ما صح من أبيات الشعراء فمقبول وما خالف العربية فمردود وذلك لأن الشعراء غير معصومين فقد يخطئ ويغلط. (وليد حامد عبد الفتاح علي، 2015: 138)

ب. الاستشهاد بمرويات شعرية غير منسوبة

قد قسم المؤرخون الشعراء إلى أربع طبقات:

أ) طبقة الجاهليين: ويقصد بالجاهليين هم الذين عاشوا في الجاهلية أي قبل مجيء الإسلام ولم يدركوه كأصحاب المعلقات السبعة.

ب) طبقة المخضرمين: وهم الذين عاشوا في الجاهلية وأدركوا الإسلام كلبيد وحسان بن ثابت.

ت) طبقة الإسلاميين: وهم الذين عاشوا في صدر الإسلام ولم يعيشوا في الجاهلية كجرير وفرزدق.

ث) طبقة المولدين أو المحدثين: وهم الذين جاؤوا بعد طبقة الإسلاميين أي من عاشوا بعد منتصف القرن الثاني الهجري كبشار بن برد وأبي نواس. وقد عدّ بعض المؤرخين طبقة المحدثين طبقة مستقلة جاءت بعد طبقة المولدين، ومن شعراء هذه الطبقة أبو تمام والمتنبي.

واللغويون أجمعوا على جواز الاستشهاد بأشعار الطبقتين الأوليين ولا خلاف في ذلك، وأما الطبقة الثالثة فالصواب جواز الاستشهاد بشعر شعراءها أيضا وإن ورد عن البغدادي أن أبا عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي الإسحاق وغيرهما يلحنون بعض شعراء هذه الطبقة كالفرزدق والكميت وذي الرمة وأمثالهم ويعدونهم من مولدين لا يُستشهد بكلامهم. (أحمد عثمان فضيل حسن، 2014: 14) وأما شعراء طبقة المولدين أو المحدثين فقد حكى السيوطي في الاقتراح إجماع أئمة اللغة على عدم جواز الاستشهاد بشعر هؤلاء إلا أن في الكشاف نجد ما يقتضي تخصيص ذلك حيث استشهد الزمخشري صاحب الكشاف في مسألة بقول حبيب بن أوس المعروف بأبي تمام وهو كما ذكرنا من الشعراء المحدثين. (جلال الدين السيوطي, 2006: 144-145) والمسألة التي استشهد فيها الزمخشري بشعر أبي تمام هي استخدام فعل (أظلم) متعديا، وذلك عند تفسيره لقول الله تعالى: ((يكاد البرق يخطف أبصارهم كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا)) فرأى الزمخشري أن فعل (أظلم) يحتمل أن يكون غير متعد وهو الظاهر، وأن يكون متعديا عن (ظلم الليل) ثم استشهد بشاهدين: قراءة يزيد بن قطيب (أظلم) بصيغة فعل مبني للمجهول أو ما لم يسم فاعله، وقول أبي تمام:

هما أظلما حالي ثمت أجليا # ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب #

وإن اعترف الزمخشري بكون أبي تمام شاعرا محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، إلا أنه دافع عنه بقوله: "فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه" (أبو القاسم الزمخشري، 2009: 55). وأكد الدكتور علي أبو المكارم أن معظم النحاة لا يحتجون بشعر منسوب إلى هذه الطبقة بل لا نجد من مصادر نحوية – وخاصة قبل القرن الرابع الهجري – أية شواهد لواحد من شعر هؤلاء. وما روي أن سيبويه والأخفش احتجا بشعر رأس المحدثين بشار بن برد لا يعني أنهما شذّا عن هذا الموقف، فسيبويه كان يأخذ على بشار بعض المآخذ اللغوية ويرفض الاحتجاج بشعره حتى هجاه بشار بقصيدة يقول فيه:

أسيبوه ابن الفارسية ما الذي # تحدثت في شتمي وما كنت تنبذ #

أظلت تغني سادرا بمسائتي # وأمك بالمصريين تعطي وتأخذ #

ودفعا لشر بشار اضطر سيبويه إلى الاحتجاج ببعض شعره. ويقف الأخفش موقفا شبيها بموقف سيبويه حيث أخذ على بشار ببعض أبياته. (علي أبو المكارم، 2006: 55-56)

قد تبينت لنا موقف اللغويين والنحاة من حجية كلام العرب وخاصة الشعر في المسائل اللغوية والنحوية، وخلاصة الكلام أنهم كانوا يجيزون الاستشهاد بأبيات قالها الجاهلون والمحضرمون بلا خلاف، وكذلك أبيات الإسلاميين على الصواب. وأما ما قالها شعراء طبقة المولدين أو المحدثين فهناك شبه إجماع على عدم جواز أخذ اللغة منه وإن ورد أن الزمخشري استشهد ببيت أبي تمام. ومن التنبيه أن هناك قسم كبير من مرويات شعرية اختلف الرواة في نسبتها إلى قائليها، وكان السبب في ذلك يرجع إلى أن نسبة الأبيات إلى أصحابها جاءت متأخرا عن الجهود الأولى في استقراء اللغة، فالوسائل الحاسمة بين أيدي اللغويين لتعيين نسبة الأبيات كانت مقتصرة فتعددت فيها الأقوال. (أحمد عثمان فضيل حسن، 2014: 17) فالمرويات الشعرية كانت على صورتين:

الصورة الأولى: الشعر المنسوب، وقد تكون النسبة للشاعر – وهي في الدرجة الأولى – كأن يقال "قال امرؤ القيس" أو "أنشد المتنبي"، أو للقبيلة فيقال "أنشدني بعض بني ربيعة" أو "قال رجل من بني سلول"، وينسب الشعر تارة للفن كأن يقال "كقول الحماس أو الغزلي"، وقد تكتفي النسبة بذكر الراوي أو من ينقل عنه من النحاة فيقال "أخبرنا مُحَمَّد بن علي الزملكاني" أو يقال "روى الفراء قول الشاعر"

الصورة الثانية: الشعر غير المنسوب، وهو ما خلا من أية إشارة يعرف بها، كأن يقال "قال الشاعر" أو "وأنشد الآخر". (عفاف حسانين، 1996: 92)

فالصورة الأولى وهي الأبيات المنسوبة يمكن وصفها بجواز الاستشهاد بها أو عدم الجواز حسب انتسابها إلى أية طبقة. وأما الصورة الثانية فمن المفروض لا يجوز أخذ اللغة منها. فالنحاة كانوا لا يجيزون الاستشهاد بكلام المولدين ولا كلام من لا يوثق بفصاحته، ويترتب على ذلك عدم جواز الاستشهاد بكلام لا يعرف قائله سواء كان شعرا أو نثرا، خوفا من أن يكون من كلام من لا يحتج بكلامه. (جلال الدين السيوطي، 2006: 149)

ورأى بعض الدارسين اضطراب هذه القاعدة، لأن الشواهد الشعرية غير المنسوبة كانت موجودة في مصنفات النحاة، فلا تكاد تخلو صفحات كتبهم من عبارة : "لم أعثر على قائله"، أو "هو مجهول القائل"، أو "وهذا البيت مع شهرته وكثرة الاستشهاد به لم يعرف قائله"، وغير ذلك من العبارات. ففي كتاب سيبويه مثلا نجد عددا غير قليل من الأبيات غير المعروفة، فقد ذكر أبو جعفر النحاس أن فيه ألف وخمسون بيتا، وخمسون من بينها لا يعرف قائلوها. (أبو جعفر النحاس، 1974: 1)

3.2. ابن هشام الأنصاري وآثاره العلمية

هو عبدالله بن يوسف بن عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو مُحَمَّد النحوي الفاضل المشهور، ولد في ذي القعدة سنة 708 هـ، وذكر صاحب الدرر الكامنة أن ابن هشام لزم عددا من فحول عصره وتلقى العلم على أيدي علماء زمانه وتتلمذ لهم، ومنهم : ابن السراج، وأبو حيان، والتاج التبريزي، والتاج الفاكهاني، وغيرهم. (ابن حجر العسقلاني، .n.d: 2|308). وقد طارت شهرة ابن هشام الأنصاري في العربية، فأقبل عليه الطلاب من كل فج يفيدون من

علمه ومباحثه النحوية الدقيقة واستنباطاته الرائعة، فهو من أئمة النحو العربي الذي فاق أقرانه وشيوخه، وشأى من تقدمه، وأعيا من يأتي بعده، الذي لا يشق غباره في سعة الاطلاع وحسن العبارة وجمال التعليل، الصالح الورع. وقال عنه ابن خلدون : "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية، يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه". (ابن حجر العسقلاني، .n.d: 2|309)

وكان منهج ابن هشام في النحو هو منهج المذهب البغدادي، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، فاختار منها ما يتمشى مع مقاييسه مما يظهر قدرته الفائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وقد يقدم رأيا جديدا لم يسبق إليه. ولابن هشام الأنصاري مؤلفات كثيرة كلها نافع مفيد، ومن أبرزها:

أ) الإعراب عن قواعد الإعراب، طبع في الآستانة وفي مصر، وشرحه الشيخ خالد الأزهري.

ب) الألغاز ، وهو كتاب في مسائل نحوية صنفه لخزانة السلطان الملك الكامل، طبع في مصر.

ت) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، طبع مرارا.

ث) الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني.

ج) رفع الخصاصة عن قراءة الخلاصة : ذكره السيوطي، وذكر أنه يقع في أربعة مجلدات.

ح) شذور الذهب في معرفة كلام العرب، وألف أيضا شرحه.

خ) قطر الندى وبل الصدى، وألف أيضا شرحه، وهو موضوع بحثنا.

د) فوح الشذا في مسألة كذا، وهو شرح لكتاب "الشذا في مسألة كذا" تصنيف أبي حيان.

ذ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وعليه شروح كثيرة طبع منها عدد واف.

ر) مختصر الانتصاف من الكشاف، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير في الرد على آراء المعتزلة التي ذكرها الزمخشري في تفسير الكشاف، واسم كتاب ابن المنير "الانتصاف من الكشاف.

ز) موقد الأذهان وموقظ الوسنان، تعرض فيه لكثير من مشكلات النحو.

وتوفي رحمه الله تعالى في ليلة الجمعة – وقيل : ليلة الخميس – الخمس من ذي القعدة، سنة إحدى وستين وسبعمائة (761) من الهجرة، وذكر حاجي خليفة أنه توفي سنة اثنتين وستين وسبعمائة (762) من الهجرة.

3.3. استشهاد ابن هشام بأشعار المولدين والتي لا يعرف قائلوها في كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى

اعتمد ابن هشام كثيرا على كلام العرب في بناء قواعده النحوية –كما فعل جميع النحاة– ومعظمه من الشعر، أما النثر الأدبي كالحكم والأمثال والقصص والخطب فلم نجده استشهد به إلا في مواضع قليلة، وربما السبب في ذلك يرجع إلى كثرة ورود الأشعار في الرواية إذا ما قارناها بالنثر، أو أنه اتبع منهج النحاة قبله الذين يستشهدون بالشعر أكثر من استشهادهم بالنثر. ومن أمثلة النثر الذي استشهاد به : "من طابت سريرته، حمدت سيرته"، وهي حكمة من حكم العرب التي تعني أن من كانت أموره الخاصة التي لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى طيبة حسنة، فإن الله سبحانه وتعالى يلهم الناس حبه فيحمدون سيرته، وذكر المؤلف هذه الحكمة عندما يتحدث عن جواز حذف الفاعل، وذلك لسببين : إما للجهل به، أولغرض لفظي أو معنوي، فالأول

نحو : "سرق المتاع" و "روي عن رسول الله ﷺ" إذا لم يعلم السارق والراوي، والثاني كالنثر المذكور ؛ فإنه لو قيل : "حمد الناس سيرته" اختلت السجعة. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 205).

أما الأشعار فكان ابن هشام استشهد بها كثيرا كما هو الحال للقرآن الكريم، فنجد كتابه مليء بهذين الأصلين. ومن خلال قراءتنا لهذا الكتاب ظهر لنا أنه في معظم الأحيان لا ينسب الأشعار إلى قائليها، وإنما نعرفهم من المحقق (وهو الشيخ محي الدين عبد الحميد). والشعراء الذين أخذ منهم ابن هشام أشعارهم كان بعضهم من الطبقة الثلاثة الأولى (الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين) الذين اتفق النحاة على صحة الاستشهاد بأقوالهم. ومن أمثلة استشهاده بأشعار الجاهليين اعتماده على كلام امرئ القيس:

قفا نبك من ذكر حبيب ومنزل # بسقط اللوى بين الدخول فحومل #

ذكر ابن هشام هذا البيت وجعله مثالا عند حديثه عن الجازم لفعل واحد، فبيّن أنه لو تقدم لفظ الذي يدل على الطلب كأمر أو نهي أو استفهام ثم جاء بعده فعل مضارع قصد به الجزاء وهو مجرد من الفاء فيجب جزمه بهذا الطلب لما فيه من معنى الشرط. فالشاهد في بيت امرئ القيس : قوله "نبك" وهو فعل مضارع مجرد عن الفاء، وقبله فعل أمر وهو قوله "قفا"، وقصد الشاعر أن يجعل البكاء مسببا عن الوقوف، ولذلك حذف حرف العلة في آخره وهو الياء لأنه في محل جزم جواب الأمر. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 89). واعتمد أيضا على شعر عنترة بن شداد:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة # سودا كخافية الغراب الأسحم #

وجعل هذا البيت شاهدا عندما يبين أحكام الحال ومنها أن لا يكون صاحبها نكرة محضة، والنكرة المحضة هي التي يكون معناها شائعا بين أفراد مدلوله. (ابن هشام الأنصاري، 2001: 134)

وأما من المخضرمين فقد استشهد ابن هشام بشعر أبي طالب :

ولقد علمت بأن دين مُحَمَّد # من خير أديان البرية دينا #

ذكر هذا البيت عند حديثه عن وقوع كل من الحال والتمييز مؤكدا غير مبين لهيئة ولا ذات ؛ ولقد علمنا بأن الحال يأتي مبينا لهيئة، والتمييز لذات، ولكن في بعض الأحيان يأتي كل منهما للتأكيد، واستشهد بهذا البيت على صحة وقوع التمييز مؤكدا لا مبينا للذات. والشاهد فيه : قوله : "دينا" ومن المعروف في الإعراب أنه تمييز، وهو مؤكد لما سبقه. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 263-264)

واستشهد أيضا بقول حسان بن ثابت:

إذن والله نرميهم بحرب # يشيب الطفل من قبل المشيب #

وذلك عند حديثه عن شروط إعمال (إذن) للنصب وهي ثلاثة: أن تكون مصدرة، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلا، وأن يكون الفعل إما متصلا أو منفصلا بالقسم أو بـ (لا) النافية، وجعل ابن هشام هذا البيت شاهدا للشرط الأخير، فـ "نرميهم" منصوب بـ (إذن) لاتصال الفعل بالقسم. (ابن هشام الأنصاري، 2001: 153)

وأما من الإسلاميين فقد استشهد ابن هشام بشعر جرير بن عطية يرثي فيه عمر بن عبد العزيز :

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له # وقمت فيه بأمر الله يا عمرا #

وذلك عند حديثه عن المندوب وهو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه، وهذا البيت شاهد على المنادى المتفجع عليه. والشاهد في هذا البيت : قوله "يا عمرا" فإنه يدل على أن المندوب متفجع عليه، وإنما تستعمل "الياء" هنا لأنه يأمن من الالتباس بالمنادى المحض، لأنه في مقام الرثاء، والرثاء إنما يكون بعد الموت. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 242)

وفي موضع آخر استشهد بقول الفرزدق:

على حالة لو أن في القوم خاتمة # على جوده لضن بالماء حاتم #

ذكر ابن هشام هذا البيت عند شرحه لجواز تذكير لفظ (حال) وتأنيثه. (ابن هشام الأنصاري، 2001: 130)

ولا يقتصر استشهاد ابن هشام على بيت الشعراء من الطبقة الثلاثة الأولى، بل إنه استشهد أيضا بشعر بعض المولدين كبيت أبي العتاهية :

ألا ليت الشباب يعود يوما # فأخبره بما فعل المشيب #

ذكر ابن هشام بعض صدر هذا البيت – "ليت الشباب يعود يوما" – واستشهد به عند حديثه عن نواسخ المبتدأ والخبر التي تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ستة : إن وأن للتوكيد، و(لكن) للاستدراك، و(كأن) للتشبيه، و(ليت) للتمني، و(لعل) للترجي ؛ وجعل هذا البيت شاهدا على (ليت). فالشاهد فيه : قوله "ليت الشباب يعود" حيث دخلت "ليت" على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ وهو "الشباب" ويكون اسما لها، وترفع الخبر وهو جملة "يعود" مع فاعله المستتر. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 162). كما استشهد ببيت المتنبي عند حديثه عن المندوب – الذي تكلمنا عنه – ويجعله شاهدا على المنادى المتوجع منه، وهو قوله :

وحرا قلباه ممن قلبه شبم # ومن بجسمي وحالي عنده سقم #

وانتقد الشيخ محي الدين عبد الحميد استشهاد ابن هشام بهذا البيت لأن المتنبي كان من شعراء الدولة العباسية الذي توفي سنة 354 الهجرية، وهو ممن لا يحتج بشعرهم في إثبات قواعد العربية ولا على بيان معاني مفرداتها، فأشار إلى أن المؤلف لو قصد التمثيل بهذا البيت فلا بأس به، ولكن لو قصد الاستشهاد فهو خارج مما يكاد يجمع عليه اللغويين والنحاة وهو عدم جواز الاستشهاد بأبيات المولدين أو المحدثين. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 243)

ولكن في موضع آخر وجدنا ابن هشام يخطئ المتنبي في بيته:

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى # فلا الحمد مكسوبا، ولا المال باقيا #

فتخطئة ابن هشام للشاعر يرجع إلى أنه أعمل (لا) عمل (ليس) في الموضعين وهما قوله : "فلا الحمد مكسوبا" و "ولا المال باقيا"، فرفع بها الاسم وهو "الحمد" و"المال" ونصب الخبر وهو "مكسوبا" و"باقيا" وهذا مخالف للقاعدة لأن (لا) إنما يعمل عمل (ليس) بشرط أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وفي هذا البيت كما رأينا جاء اسم (لا) معرفة. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 159). وخطأ أيضا أبا نواس في قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها # حصباء در على أرض من الذهب #

والسبب في تخطئة هذا البيت هو أن كلمتي "صغرى" و"كبرى" من أفعل التفضيل، ومن حق أفعل التفضيل إذا كان مجردا من (أل) والإضافة أن يكون مفردا مذكرا مهما يكن أمر الموصوف به. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 343)

واستشهد أيضا ببيت أبي تمام:

ثم انقضت تلك السنون وأهلها # فكأنها وكأنهم أحلام #

ذكر ابن هشام هذا البيت عند شرحه لما يلحق بجمع المذكر السالم، والشاهد في قوله "السنون" بكسر السين، وهو جمع (سنة). (ابن هشام الأنصاري، 2001: 39)

ثم إن من قرأ كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى سيجد أن ابن هشام لا يكتفي بأشعار منسوبة إلى قائليها بل يعتمد أيضا على مرويات شعرية غير منسوبة أي التي لا يعرف قائلوها في إثبات الأحكام النحوية، ومثال ذلك قول الشاعر :

لأستهلن الصعب أو أدرك المنى # فما انقادت الآمال إلا لصابر #

استشهد ابن هشام بهذا البيت عند حديثه عن وجوب إضمار (أن) بعد (أو) التي بمعنى (إلى) أو (إلا) فينصب الفعل بعده. والشاهد فيه قوله "أو أدرك" حيث نصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد (أو) لأنها في هذا البيت يأتي بمعنى (إلى) كما قال المؤلف. (ابن هشام الأنصاري، 2014: 78)

وفي موضع آخر استشهد بقول الشاعر :

تعز فلا شيء على الأرض باقيا # ولا وزر مما قضى الله واقيا #

جعل هذا البيت شاهدا على إعمال (لا) عمل (ليس). والشاهد فيه : قوله "لا شيء باقيا" و"لا وزر واقيا" حيث أعمل (لا) عمل (ليس) في الموضعين، فرفع بها الاسم وهو قوله "شيء" و"وزر"، ونصب بها الخبر وهو قوله "باقيا" و"واقيا". (ابن هشام الأنصاري، 2014: 157)

وفي شرحه لحالات وجوب نصب المستثنى ذكر ابن هشام خمس مسائل منها أن تكون الأداة (ما عدا) واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

تمل الندامى ما عداني فإنني # بكل الذي يهوى نديمي مولع #

وهذا البيت أيضا من الأبيات التي لا يعرف قائلوها. (ابن هشام الأنصاري، 2001: 141) فإن من قرأ كتاب شرح قطر الندى وبل الصدى وكتاب شرح شذور الذهب سيجد أن فيهما كثيرا من الشواهد الشعرية التي لا يعرف قائلوها.

4. الخاتمة

الشعر هو عماد النحاة في إثبات الأحكام النحوية فلم نجد أي مؤلفات في النحو إلا واعتمد صاحبها على مرويات شعرية، ولكن هذا لا يعني أنهم كانوا يجيزون الاستشهاد بجميع ما جاء عن العرب مطلقا، فوضعوا ضوابط لهذا النوع من الإنتاج الأدبي حتي يصلح أن يكون حجة في اللغة والنحو. ومن هذه الضوابط ألا يخرج الشعر من الحد الزماني أو ما يعرف بعصر الاستشهاد وهو ما امتدت من عصر ما قبل الإسلام حتى أوائل الدولة العباسية، وأما ما قيل بعده فيسمى شعرائهم بالمولدين أو المحدثين ولا يجوز الاستشهاد بأبياتهم. وإن كان الاستشهاد بأشعار المولدين أو المحدثين ممتنع فالاستشهاد بأشعار لا يعرف قائلوها أولى بهذا الامتناع لعله ممن لا يوثق بفصاحته.

وإذا نظرنا إلى مصنفات نحوية فسننبهر من كثرة أبيات المولدين والتي لا يعرف قائلوها فيها، وهذا مخالف لإجماع النحاة من عدم جواز الاستشهاد بأشعار هؤلاء لأنهم كانوا يعيشون بعد عصر الاستشهاد. وجعلنا ابن هشام الأنصار – أحد كبار النحاة الذي عاش في منتصف القرن الثامن الهجري – أنموذجا في كتابيه شرح قطر الندى وبل الصدى وشرح شذور الذهب، فوجدناه يسير على ما سار عليه معظم النحاة من وضع أبيات المولدين في كتبهم وجعلوها شواهد على بعض الأحكام النحوية وبالرغم من استشهاد ابن هشام بأبيات بعض المولدين إلا أننا وجدناه يخطئهم في موضع آخر مما يدل على أنه يختار من بين أبيات المولدين، فما وافقت القواعد فأخذ وما خالفتها فرمى. ومن قرأ مؤلفات ابن هشام فسيشاهد أنه لا يكتفي على الاستشهاد بأشعار المولدين بل اتخذ أشعارا لا يعرف قائلوها حجة أيضا في بناء القواعد النحوية في كثير من المواضع.

المراجع

أبو القاسم الزمخشري .(2009) .*تفسير الكشاف* (.3rd ed). دار المعرفة.

أبو جعفر النحاس .(1974) .*شرح أبيات سيبويه* (.1st ed) . مكتبة الدكتور مروان العطية.

أحمد عثمان فضيل حسن .(2014) .آراء علماء اللغة حول الاستشهاد بالأدب .*مجلة جامعة الإمام المهدي*.

إبراهيم أنيس .(1966) .*من أسرار اللغة* (.3rd ed). مكتبة الأنجلو المصرية.

إميل بديع يعقوب .(1991) .*المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر* (.1st ed). دار الكتب العلمية.

ابن حجر العسقلاني .(.n.d) .*الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* (Vol. 2). دائرة المعارف العثمانية.

ابن عصفور الإشبيلي .(1980) .*ضرائر الشعر* (.1st ed). دار الأندلس.

ابن هشام الأنصاري .(2001) .*شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب* (.1st ed). دار إحياء التراث العربي.

ابن هشام الأنصاري .(2014) .*شرح قطر الندى و بل الصدى* .المكتبة العصرية.

جلال الدين السيوطي .(2006) .*الاقتراح فى علم أصول النحو* (.1st ed). دار المعرفة الجانعية.

جمال الدين ابن منظور .(.n.d) .*لسان العرب* .(1st ed., Vol. 4)دار صادر.

حبيبة عناب .(2016) .*الضرورة الشعرية بين النحو والدلالة* .جامعة العربي بن مهيدي.

سعيد الأفغاني .(1987) .*فى أصول النحو* .المكتب الإسلامي.

عفاف حسانين .(1996) .*في أدلة النحو* (.1st ed). المكتبة الأكاديمية.

علي أبو المكارم .(2006) .*أصول التفكير النحوي* (.1st ed). دار الغريب.

مُحَمَّد حسن جبل .(.n.d) .*الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته* .دار الفكر العربي.

مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف .(1996) .*لغة الشعر* (.1st ed). دار الشروق.

محمود أحمد نحلة .(1987) .*أصول النحو العربي* (.1st ed). دار العلوم العربية.

وليد حامد عبد الفتاح علي. (2015). أصول النحو السماعية في شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك. جامعة إفريقيا العالمية